

الجزائر في نوفمبر 2007

مداخلة النائب أثناء مناقشة

شكرا.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة النواب،

السلام عليكم.

أنوه ، بداية ، بالتطور الحاصل ميدانيا في مجال التعليم و التكوين المهنيين ، و لا أحد ينكر ذلك.

إن هذا القطاع هام جدا ، و تكمن أهميته في كونه استمرارا لجهود الدولة في التكفل جديا بشباب الأمة ، خاصة أولئك الذين لم يسعفهم الحظ لمزاولة الدراسة الثانوية و ما بعدها.

في هذا الإطار ، ينبغي إيلاء عناية كبيرة للتكوين المهني من خلال مشروع هذا القانون ، و ذلك لأن هذا القطاع أصبح ، ليس مكانا لامتناس التسرب المدرسي فحسب ، بل لأداء دور اقتصادي تنموي في البلاد. و تبرز أهمية حلقة التكوين و التعليم المهنيين في النسيج المتكامل للقطاعات الأخرى ذات التأثير في النمو و الرفاه الاجتماعي في الدور المنوط به في إنجاح المشاريع التنموية الضخمة ، التي يتضمنها برنامج دعم النمو الجاري تنفيذه على الأرض.

إنه لأجل إنجاح هذا القطاع ، يجب إعادة النظر في الدور الذي تؤديه الجماعات المحلية في دعم قطاع التكوين و التعليم المهنيين ، من خلال اللجنة البلدية للتمهين ، إذ أصبحت هذه الأخيرة مجرد إجراء شكلي و نظري يقام به على مستوى البلديات. في حين بإمكانها أداء دور كبير في التوعية ، أولا ، بأهمية التمهين في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للشباب ، و ثانيا ، إحصاء الشباب و كذا المهن المتوفرة لدى مراكز التكوين المهني لإدماجهم فيها.

إن الفصل في هذا الأمر ، بوضع حقوق و واجبات واضحة لكل من الجماعات المحلية و إدارة التكوين و التعليم المهنيين كل على حدة ، من شأنه دعم القطاع و دفعه إلى الأمام.

كما يجب التركيز على الجانب المادي ، خصوصا ما تعلق بالمنحة التي يستفيد ها الممتهن

حيث لا يخفى على الجميع أن القليل فقط من المؤسسات الاقتصادية و الجماعات المحلية المستقبلية للشباب الممتن من يطبق القانون ، و يعطي الممتن حقه من النسبة المئوية من المنحة التي أقرها القانون.

و يؤدي بنا الحديث هنا ، إلى ضرورة إيجاد علاقة قوية و متينة بين المؤسسات الاقتصادية و المتعاملين الاقتصاديين ، حيث توضح فيها حقوق الممتن و واجباته ، و كذا سوق العمل و احتياجاته.

شكرا لكم سيدي الوزير ، و السلام عليكم.